«نفائس»: 142 فلسا سعر الاستحواذ المقدم من «بوبيان ب» غير عادل

اعتبر مجلس إدارة شركة نفائس القابضة أن سعر الاستحواذ المقدم من شركة بوبيان للبتروكيماويات والبالغ 142 فلسا للسهم الواحد سعر غير عادل، وأوصى بذلك لمساهمي الشركة. وقالت «نفائس» في إيضاح للبورصة أمس، إن مجلس الإدارة أشار إلى أن هذه التوصية غير ملزمة للمساهمين، وإن قرار البيع من عدمه عائد إليهم وحدهم. يذكر ان مجلس إدارة «نفائس» كان قد اجتمع ظهر الخميس الماضي 3 مارس 2016 لمناقشة رأي شركة «كامكو» مستشار الاستثمار وتقديم التوصية للمساهمين. وكانت «بوبيان ب» قد تقدمت بعرض استحواذ اختياري على جميع الأسهم المتبقية من أسهم «نفائس» بسعر 142 فلسا للسهم الواحد، طبقا لقانون هيئة أسواق المال ولائحتها التنفيذية. وقالت «بوبيان ب» أواخر الشهر الماضي، إنها حصلت على موافقة الهيئة على عرض الاستحواذ الاختياري على الأسهم التي لا تملكها الشركة في «نفائس» والبالغة نسبتها 83,1٪ بسعر 142 فلسا للسهم.

هيئة الاستثمار المباشر تعقد مؤتمرها الأول غداً بمشاركة 290 شركة من القطاع الخاص

مشعل الجابر: فرص استثمارية مليارية تلوح في أفق الاقتصاد الكويتي

محمود فاروق

بمشاركة 290 شركة من القطاع الخاص ونحو 15 جهة حكومية تعقد هيئة تشجيع الاستثمار المباشر غدا مؤتمرها الترويجي الأول بعنوان «ملتقى الكويت: مناخ وفرص الاستثمار» والذي سيستمر على مدار يومين.

وفي جلسة تحضيرية عقدتها هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر امس بحضور مديرها العام الشيخ مشعل الجابر وقيادات الهيئة، استعرض فيها الغرض من عقد الملتقى الذي تضمن ثلاثة اهداف هي:

1ـ إطلاع المستثمرين المحليين والاجنبيين على تطورات التشريعية بالكويت.

2ـ تغيير النظرة العامة على الكويت وإيضاح مميزاتها التفاضلية من حيث موقعها الجغرافي ومشاريعها العملاقة رغم صغر مساحاتها، واجراءاتها القضائية التي تتسم بالشفافية.

3ـ خلق نوع من التفاعل بين المستثمر المحلي والاجنبي، والدفع بالقطاع الخاص لقيادة الاقتصاد الوطني.

الشيخ مشعل الجابر

نحو 15 جهة حكومية تطرح رؤيتها للنهوض بالاقتصاد الكويتي

وقال الشيخ مشعل الجابر ان الكويت مازالت تعاني من مشكلتين رئيسيتين هما صعوبة الحصول على الاراضي والبيروقراطية في تخليص الاجراءات.

واوضح ان الحكومة تجري ترتيباتها حاليا للانتهاء من عدة مشاريع داخلية بين الوزارات والهيئات الحكومية بدورها تسهل وتسرع دورة العمل.

واضاف إن الملتقى الذي يستمر يومين من شأنه التعرف أيضا على الفرص الاستثمارية المتاحة إلى جانب استعراض التشريعات الاقتصادية التي أقرت أخيرا في البلاد.

وذكر أن الملتقى يهدف أيضا إلى إبراز حجم الاهتمام الذي توليه كل أجهزة الدولة وتعاونها مع القطاع الخاص بهدف تحقيق الرؤية السامية لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي ودولي.

وأوضح أن الملتقى سيشهد حضور عدد من الوزراء والمسؤولين من كل القطاعات الدولة إلى جانب قادة الأعمال والمستثمرين من الدول الأجنبية والعربية والعديد من الشخصيات القيادية والأكاديميين والخبراء في المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

واشار إلى ان أن جلسات الملتقى تتضمن محاضرات متنوعة عن الاقتصاد الكويتي والمستجدات المهمة وجلسة حوارية ختامية تتناول آفاق الاستثمار في المستقبل.

ولفت إلى أن الملتقى يسعى إلى استقطاب شركات استثمارية دولية وعالمية عملاقة باحثة عن الكفاءة والفرص ذات القيمة المضافة العالية مبينا أن انعقاده يتزامن مع المنعطف المهم الذي تمر به الكويت حيث كثفت جهودها لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الإصلاحات اللازمة لتحفز النمو الاقتصادي المستدام.

الكشف عن مشاريع حكومية عملاقة تنفذ خلال السنوات الخمس المقبلة

طرح آليات الإصلاح اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام

وضع سياسة اقتصادية متطورة يتولى فيها القطاع الخاص قيادة عملية التنمية

وأشاد الشيخ مشعل الجابر بدور وسائل الإعلام المحلية وتعاونها في إبراز التغيرات الإيجابية التي تشهدها الكويت ودورها في التعريف بمجالات التحسن والنمو ومساندة الهيئة كجهاز حكومي متخصص في اطلاق الدورة الأولى لفعاليات هذا الحدث الاقتصادي والاستثماري المهم الذي يعكس جدية الكويت في نشر المعرفة العامة بالمستجدات التي تشهدها بيئتها الاقتصادية بهدف تطوير مناخ الاستثمار في البلاد.

ويأتي تنظيم الملتقى الذي يعقد تحت رعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وبحضور من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح في إطار تفعيل الدور الرئيسي للهيئة في الترويج للكويت كموطن جاذب للاستثمار، والتدليل على فرص الاستثمار المباشر المتاحة على مختلف الأصعدة، والتعريف بمزايا البيئة الاستثمارية الكويتية والمحفزات التي يمكن أن يتمتع بها المستثمرون بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013، بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت والنصوص ذات الصلة.

ويعقد المؤتمر مع اعتماد خطة إنمائية خمسية جديدة تتضمن إنفاقا تطويريا وإنشائيا يقارب 103 مليارات دولار في مشاريع استراتيجية تغطي قطاعات النفط والصناعة والطاقة الكهربائية والمياه والمواصلات والنقل والتنمية البشرية والعمرانية، فضلا عن العمل المتواصل لتطوير السوق المالية وتعميق أدواتها، واعتماد سياسة اقتصادية يتولى فيها القطاع الخاص قيادة عملية التنمية وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إطلاق مشروع «الشباك الواحد» مايو المقبل

كشف الشيخ مشعل الجابر عن ترتيبات تجريها الهيئة مع وزارة التجارة والصناعة لإطلاق مشروع الشباك الواحد مطلع مايو المقبل. وقال الشيخ مشعل في تصريح لـ «الأنباء» ان الكويت تعيش مرحلة جديدة من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، ويجب تهيئة البيئة الاقتصادية بمثل هذه النوعية من المشاريع التي تهدف إلى تيسير وتسريع الإجراءات الروتينية للأفراد والشركات من مكان واحد. ويشمل المشروع 3 جهات: وزارة التجارة والصناعة والصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وستكون هذه الجهات الثلاث في مكان واحد يجمعها، كما سيسهم المشروع ايضا في تسهيل الإجراءات والمعاملات اللازمة لاستخراج تراخيص الشركات الجديدة أو حتى أي إجراء متعلق بها.

أكبر تجمع مالي واستثماري لتسويق الكويت عالمياً

«ملتقى الاستثمار».. فرصة لجذب رؤوس الأموال وتنويع الدخل

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح

وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح

مستشار اقتصادي في الديوان الأميري د. يوسف الإبراهيم

رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال والمدير التنفيذي د. نايف الحجرف

الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني

العضو المنتدب للهيئة العامة الاستثمار بدر السعد

مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب البدر

رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق

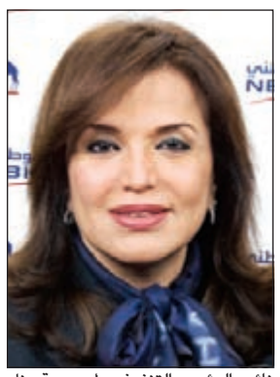
نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر

مصطفى صالح

تسعى الحكومة الى تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية وتعزيز بيئة الأعمال وفتح فرص للاستثمار الاجنبي المباشر في الكويت، بهدف تنويع مصادر الدخل ومحاولة عدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد، وذلك في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد من تدني اسعار النفط ودخول الميزانية العامة مرحلة العجز الفعلي.

وتأتي هذه العوامل لتدفع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر نحو بذل المزيد من الجهد لجذب المستثمرين والاستثمارات الى الكويت، حيث اعلنت الهيئة عن تنظيمها ملتقى الكويت للاستثمار غدا ويستمر حتى الاربعاء، وهو ملتقى يهدف لتعريف المستثمرين العرب والأجانب ببيئة الأعمال الكويتية الجديدة وفرص الاستثمار المتاحة بها، والذي سيشهد حضور عدد من الوزراء والمسؤولين من كل القطاعات الدولة إلى جانب قادة الأعمال والمستثمرين من الدول الأجنبية والعربية والعديد من الشخصيات القيادية والأكاديميين والخبراء في المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

الكويت استقطبت مشاريع بـ 1,2 مليار دولار في أول 3 أشهر لانطلاق هيئة تشجيع الاستثمار

مزايا كبيرة للمستثمرين.. إعفاءات ضريبية لـ 10 سنوات وأخرى جمركية

وتلعب هيئة تشجيع الاستثمار المباشر دورا مهما في تنويع الاقتصاد الكويتي، وذلك بحسب توجه الحكومة من خلال تشجيع الاستثمارات المباشرة في السوق الكويتي وتعزيز بيئة الاعمال وتبسيطها بالكويت.

وكانت الهيئة قد بدأت في استقبال طلبات المستثمرين في نهاية 2014، وتلقت الكثير من الطلبات والتي كانت أغلبيتها تندرج ضمن مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتحدث المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في مقابلة سابقة مع «الأنباء» عن أن هناك 4 ركائز تحرص هيئة تشجيع الاستثمار المباشر على وجودها في اي طلب استثماري يقدم إليها، وكان أولها ان يكون المشروع المراد تدشينه يمتاز بجانب تكنولوجي ذي تقنية عالية، والثانية ان يضمن إيجاد فرص عمل واعدة للشباب الكويتي، والركيزة الثالثة ان تعطي الشركة الراغبة في الاستثمار المباشر داخل الكويت قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، فيما تتلخص الركيزة الرابعة في ان يكون المشروع ذا جودة عالية في التنفيذ والتطبيق، مضيفا انه ليس مهما زيادة عدد الشركات المستثمرة في الكويت بقدر ما هو مهم نوعية تلك الشركات.

ويسعى المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر مشعل وفريقه إلى تغيير الصورة النمطية عن الكويت التي لطالما كانت طاردة للاستثمار المحلي قبل الأجنبي، وهو ما يؤكده تصنيفها بالمرتبة 86 حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي، كما تؤكده الأرقام الرسمية، حيث طارت نحو 100 مليار دولار خارج الكويت في آخر 15 عاما بينما استقطبت الكويت 11 مليارا في المقابل.

وكان الشيخ مشعل قد أعلن في العديد من المناسبات عن ان الهيئة ستمنح الشركات الاجنبية الراغبة في الاستثمار بالسوق الكويتي مزايا استثمارية منها إعفاءات ضريبية تصل إلى 10 سنوات، كما تقدم لهم إعفاءات جمركية كلية أو جزئية، مؤكدا ان الهيئة تفتح أبوابها لأي استثمار في الكويت سواء كان ذلك محليا او أجنبيا، فجميع القطاعات في الكويت متاحة حاليا للاستثمار ما عدا 10 قطاعات وضعت في قائمة سلبية تعتبر بين الاصغر في العالم. كما ان لائحة الهيئة وضعت حدا اقصى للرد على اي طلب للاستثمار عند 30 يوما، وهناك شباك واحد لتسهيل مهمة المستثمرين.

وقال الجابر: ان الكويت تتطلع إلى استقطاب شركات عملاقة بحجم استثمارات بنحو 1,2 مليار دولار وأن الهيئة ماضية في تحسين بيئة الأعمال.

حقائق عن الهيئة

● استقطبت الهيئة في الاشهر الثلاثة الاولى من بدء سريان لائحتها ما يقارب 1,2 مليار دولار.

● استطاعت الهيئة استقطاب أكبر شركتي تكنولوجيا بالعالم «آي بي إم» و«هواوي».

● في غضون 6 أشهر من بدء العمل باللائحة التنفيذية الجديدة للهيئة، تلقت نحو 150 طلبا من شركات عالمية للاستثمار والتعرف على التسهيلات والمزايا الجديدة.

● تسعى الى إنشاء 3 مناطق اقتصادية جديدة لتكون متاحة للمشاريع التي يرغب المستثمرون المحليون والأجانب في اطلاقها.

● انتقاء افضل الطلبات المتوائمة مع أهداف الكويت من جذب الاستثمار الأجنبي من خلال جلب التكنولوجيا وتوظيف المواطنين وإدخال قيمة مضافة للاقتصاد.

● تجاوز قانون الجديد معظم سلبيات القانون القديم وتخطى العقبات التي كانت تواجه الاستثمار في الكويت.

أبرز ملامح قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي

بدأ العمل بالقانون رقم 116 لسنة 2013 الخاص بتشجيع الاستثمار المباشر في الكويت بالجريدة الرسمية «الكويت اليوم» 16 يونيو 2013، ومن أبرز الأحكام التي استحدثها القانون الجديد، ما يلي:

● إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي وهي بمنزلة إحدى الأذرع الاقتصادية التنفيذية للدولة لإنجاز المهام المنوطة بما يتعلق بتشجيع الاستثمار المباشر بشقيه الأجنبي والمحلي.

● التحويل لتبني منهج القائمة السلبية للأنشطة الاقتصادية وهي قائمة الأنشطة والمشروعات الاقتصادية التي لا يسمح الترخيص للمستثمر بمزاولتها أو القيام بها وتعتبر اللائحة الكويتية بين الأصغر عالميا.

● تحديد اشكال الاستثمار المباشر: هناك 3 انواع من الكيانات الاستثمارية بحيث يمكن أن تأخذ الكيانات شكل شركة تجارية يمكن أن تبلغ حصة الأجانب فيها حتى 100٪ أو فرع لشركة أجنبية يرخص لها بالعمل داخل الكويت وفكرة تأسيس مكاتب تمثيل يقتصر هدفها على دراسة الأسواق دون ممارسة أي نشاط تجاري أو أنشطة الوكيل التجاري.

● تقليص مدة البت في طلبات الترخيص خلال مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ تقديم الطلب.

● إنشاء نافذة موحدة.

● الحفاظ على المزايا الممنوحة للمستثمرين: ثبت القانون الجديد المزايا ذاتها المتعلقة بإعفاءات ضريبة الدخل وغيرها من الاعفاءات الضريبية الاخرى لمدة اقصاها عشر سنوات والاعفاء الجزئي او الكلي للرسوم الجمركية على المواد الاولية والمعدات وقطع الغيار وغيرها، إنما وضع القانون الجديد ضوابط للاستخدام والتصرف في تلك المنتجات المستوردة لمدة 5 سنوات من تاريخ منح الحوافز، وكذلك استخدام العمالة الأجنبية اللازمة للاستثمار وفقا لضوابط وقرارات مجلس الوزراء والانتفاع بالأراضي والعقارات المخصصة للهيئة أو التي تخضع لإشرافها مع مراعاة كل الاتفاقيات الدولية النافذة في البلاد ذات العلاقة بالاستثمار وبتجنب الازدواج الضريبي.

● الحفاظ على الضمانات المتاحة للمستثمرين: بحيث لا يجوز تأميم أو مصادرة أي كيان استثماري أو نزع ملكيته إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفوري حرية تحويل رأس المال والأرباح للخارج، الحق في نقل ملكية الكيان الاستثماري المرخص فيه أو التنازل عنه، إمكانية اندماج كيانين استثماريين أو أكثر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بمبادئ سرية المعلومات الفنية والاقتصادية والمالية الخاصة باستثماره وحفظ المبادرات الاستثمارية.

● توسيع الانتفاع من المزايا لكافة أنواع الشركات حسب أسس وضوابط يضعها مجلس إدارة الهيئة.

● تسوية النزاعات: نص القانون الجديد على أن تكون المحاكم الكويتية وحدها هي المختصة بنظر أي نزاع ينشأ بين مشروعات الاستثمار والغير أيا كان وانه يجوز الاتفاق على الالتجاء في هذا النزاع إلى التحكيم.